



2026/4/8

# ارهاصات في المستوى المعيشي للعراق نتيجة الى الحرب على إيران: قراءة تحليلية

د. خلف محمد حمد

د. حسن خلف راضي

● تحليلات



## ارهاصات في المستوى المعيشي للعراق نتيجة الى الحرب على إيران: قراءة تحليلية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث

/ الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، شؤون إقليمية ودولية

د. حسن خلف راضي / جامعة دجلة - كلية الإدارة والاقتصاد

د. خلف محمد حمد / جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد

### عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## **المخلص:**

تشير المعطيات إلى أن الحرب على إيران تمثل صدمة مركبة للاقتصاد العراقي، نظراً لاعتماده الكبير على الخارج وضعف تنوعه الاقتصادي. وقد انعكست هذه الصدمة في ارتفاع التضخم، وتراجع القدرة الشرائية، واتساع الفقر والبطالة، فضلاً عن اختلالات في الاستقرار الاقتصادي.

كما أن هذه التأثيرات لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تمتد إلى البنية الاجتماعية، من خلال تعميق التفاوت وزيادة الضغوط على الخدمات العامة. وفي السيناريوهات الأكثر حدة، قد يواجه العراق تحديات كبيرة في تمويل إنفاقه العام.

وعليه، فإن التعامل مع هذه التحديات يتطلب تبني سياسات اقتصادية مرنة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين كفاءة الإنفاق، إلى جانب تطوير شبكات الحماية الاجتماعية، بما يساهم في تقليل أثر الصدمات الخارجية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار.

## **توطئة:**

يُعدّ الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعله شديد الحساسية تجاه الصدمات الخارجية، خصوصاً في ظل بيئة إقليمية تتسم بعدم الاستقرار. ومع تصاعد التوترات والحرب على إيران، برزت تداعيات اقتصادية متعددة طالت العراق بشكل مباشر وغير مباشر، نتيجة تشابك العلاقات التجارية، والاعتماد على استيراد الطاقة، فضلاً عن القرب الجغرافي.

إن محدودية التنويع الاقتصادي وضعف القاعدة الإنتاجية الداخلية يجعلان من انتقال آثار الأزمات الخارجية إلى الداخل أمراً سريعاً وملحوساً، حيث تظهر هذه الآثار في شكل ارتفاع في الأسعار، وتباطؤ في النشاط الاقتصادي، وتراجع في مستويات الرفاه. ومن هذا المنطلق، تكتسب دراسة هذه الحرب أهمية لا بوصفها حدثاً سياسياً فحسب، بل باعتبارها صدمة اقتصادية لها انعكاسات واسعة على معيشة الأفراد واستقرار المجتمع.

## أولاً: انعكاسات الحرب على المتغيرات الاقتصادية خلال المرحلة الأولى

### 1. التضخم

شهدت الأسواق العراقية ضغوطاً تضخمية ملحوظة مع بداية الحرب، نتيجة اضطراب سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل والتأمين. كما ساهمت التوقعات السلبية لدى الأفراد في زيادة الطلب الاستباقي على السلع، ما أدى إلى تفاقم الضغوط السعرية. ويمكن تفسير ذلك بكون التضخم في العراق يتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية، نظراً لاعتماده على الاستيراد، إلى جانب ضعف الرقابة السوقية التي تسمح بحدوث زيادات غير مبررة في الأسعار.

### 2. الفقر

إن تآكل القدرة الشرائية يؤدي اتساع دائرة الفقر، خاصة بين الفئات ذات الدخل الثابت التي لا تتكيف دخولها مع ارتفاع الأسعار. كما أن محدودية برامج الحماية الاجتماعية ساهمت في تعميق التفاوت الاقتصادي، مما انعكس في زيادة الهشاشة الاجتماعية في كل من المناطق الحضرية والريفية.

### 3. البطالة

ان أي تراجع للنشاط الاقتصادي يدفع العديد من الشركات إلى تقليص أعمالها أو إيقاف مشاريعها، وهو ما انعكس سلباً على سوق العمل. كما أن حالة عدم اليقين دفعت المستثمرين إلى تأجيل قرارات الاستثمار، مما أدى إلى انخفاض فرص التشغيل، خاصة في القطاع الخاص.

### 4. سعر الصرف

تعرض الدينار العراقي لضغوط نتيجة زيادة الطلب على الدولار، سواء لأغراض الاستيراد أو كملاذ آمن. كما ساهمت المضاربات في السوق الموازية في اتساع الفجوة بين السعر الرسمي وغير الرسمي، وهو ما انعكس بدوره على ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

### 5. الاستقرار الاقتصادي

بشكل عام، اتسمت البيئة الاقتصادية بحالة من التذبذب وعدم اليقين ورغم استفادة العراق نسبياً من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن هذه المكاسب لم تكن كافية لتعويض الخسائر في القطاعات الأخرى، وتقدر خسائر العراق لشهر اذار وحده 5.5 مليار دولار.

## ثانياً: التأثيرات على المستوى المعيشي

### 1. القوة الشرائية

انخفضت القدرة الشرائية للأفراد بشكل واضح نتيجة ارتفاع الأسعار وثبات الأجور، مما دفع الأسر إلى تقليص استهلاكها والتركيز على الضروريات.

## 2. الأمن الغذائي

تأثر توفر الغذاء نتيجة صعوبات الاستيراد وارتفاع الأسعار، ما زاد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي، خصوصاً لدى الفئات ذات الدخل المحدود.

## 3. الخدمات الأساسية

تراجعت كفاءة الخدمات، خاصة في قطاع الكهرباء، بسبب الاعتماد على استيراد الغاز من إيران، الأمر الذي أدى إلى زيادة ساعات الانقطاع وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي والحياة اليومية.

## 4. الفوارق الاجتماعية

ستؤدي الفوارق الاجتماعية إلى تعميق التفاوت بين الطبقات، حيث تمكنت الفئات الأعلى دخلاً من التكيف نسبياً، في حين واجهت الفئات الفقيرة تدهوراً حاداً في مستويات معيشتها.

## ثالثاً: قنوات انتقال الصدمة الاقتصادية

تنتقل آثار الحرب إلى الاقتصاد العراقي عبر عدة مسارات مترابطة:

- **التجارة الخارجية:** اعتماد العراق على الاستيراد، خاصة من إيران، يجعل أي اضطراب في الإمدادات سبباً مباشراً لارتفاع الأسعار، وتقدر الاستيرادات السنوية للعراق بمقدار 7 مليار دولار.
- **الطاقة:** يشكل استيراد الغاز والكهرباء من إيران أحد أهم مصادر الهشاشة، حيث يؤدي أي انقطاع إلى تفاقم أزمة الطاقة.
- **القطاع المالي:** زيادة المخاطر تؤدي إلى تراجع الاستثمار وهروب رؤوس الأموال.
- **أسعار النفط:** رغم أن ارتفاعها قد يوفر إيرادات إضافية، إلا أن هذه الفوائد غالباً ما تكون مؤقتة وغير مستقرة.

## رابعاً: البعد الجيو-اقتصادي للصراع

لا تقتصر تداعيات الحرب على الجوانب العسكرية، بل تمتد إلى إعادة تشكيل خريطة التجارة العالمية. إذ تتزايد الجهود لإنشاء ممرات تجارية بديلة تربط آسيا بأوروبا، مثل مشروع (IMEC)، الذي يسعى إلى تقليل الاعتماد على المسارات التقليدية ومنافسة المبادرات الدولية الأخرى.

في هذا السياق، تبرز موانئ شرق المتوسط كمراكز لوجستية محتملة، إلا أن قدرتها على التحول إلى مراكز مالية عالمية تبقى رهينة بعوامل الاستقرار والبنية المؤسسية. وفي المقابل، تظل دول الخليج محتفظة بثقلها الاقتصادي نظراً لمواردها الكبيرة وتطور بنيتها التحتية.

أما العراق، فيمتلك موقعاً جغرافياً مميزاً يمكن أن يؤهله للعب دور محوري، إلا أن ذلك يتطلب إصلاحات هيكلية واستقراراً سياسياً واقتصادياً.

## خامساً: سيناريو إغلاق مضيق هرمز

يمثل مضيق هرمز شرياناً حيوياً للتجارة العالمية، وأي إغلاق له سيؤدي إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي. إذ ستتوقف الصادرات النفطية، وترتفع تكاليف الاستيراد، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة وخلق ضغوط على الموازنة. كما سيؤدي تراجع تدفق العملة الأجنبية إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير.

## سادساً: التأثيرات على المؤشرات الكلية

في ظل هذا السيناريو، من المتوقع:

- انكماش الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي
  - ارتفاع معدلات البطالة بسبب توقف المشاريع
  - زيادة التضخم نتيجة نقص السلع
  - تفاقم عجز ميزان المدفوعات
- أما على المستوى المعيشي، فستتراجع القدرة الشرائية، وترتفع معدلات الفقر، وتتدهور الخدمات الأساسية. ختاماً، يمتلك العراق فرصة للاندماج في الممرات التجارية الجديدة من خلال تطوير بنيته التحتية، إلا أن استمرار التحديات الداخلية قد يحد من قدرته على استثمار هذه الفرص.



# لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

---

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)  
[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

---